

حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah



دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development

تقرير حول:

ضريبة القيمة المضافة: الواقع وتحديات التنفيذ

إعداد :

الخبير الاقتصادي د. طالب الحيايى وقسم الدراسات الاقتصادية

إدارة الدراسات والإحصاء

فبراير 2016

المحتويات

2	المقدمة:
2	تعريف الضريبة:
3	خصائص الضريبة:
3	أنواع الضريبة:
4	أهداف الضريبة:
4	تعريف ضريبة القيمة المضافة:
5	نشوء فكرة ضريبة القيمة المضافة:
6	الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات (ضرائب غير مباشرة):
6	مجالات تطبيق ضريبة القيمة المضافة:
6	أثر ضريبة القيمة المضافة على الاسعار:
7	مزايا ضريبة القيمة المضافة:
7	عيوب ضريبة القيمة المضافة:
8	ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون:
9	تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات:
10	الخلاصة:

المقدمة

لقد ازدادت الحاجة الى مراجعة السياسات الضريبية لدول المجلس بسبب حاجتها للتعويض عن الايرادات الجمركية التي سيتم الاستغناء عنها بعد ابرام اتفاقيات التجارة الحرة مع مجموعة من دول العالم. علاوة على ذلك، فقد أدركت حكومات دول المجلس المخاطر المرتبطة بالاعتماد شبه الكامل على إيرادات النفط والغاز في ظل التدهور الحاصل في أسعار النفط العالمية. ومن جانب آخر، فإن مراجعة السياسات الضريبية سوف تبرز الحاجة الى استكمال مجموعة واسعة من أدوات الاقتصاد الكلي التي تستخدم اليوم في الاقتصادات المتقدمة. إن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة يتطلب جهوداً كبيرة واستعدادات واسعة في مجالات الإدارة والحاسبة ومراقبة منافذ الدولة وغيرها. وبالرغم من الفوائد المالية التي ستنتج من جراء تطبيقها، إلا أن تكاليف فرضها ليست بالهينة. وتدلنا تجارب الدول طبقت ضريبة القيمة المضافة الى ضرورة القيام بدراسات علمية وتطبيقية شاملة، قبل الإقدام على اتخاذ الخطوات التمهيديّة لفرضها.

ومن أجل الوقوف على تفاصيل الضرائب عموماً وضريبة القيمة المضافة خصوصاً، سنتناول في الصفحات القادمة مفهوم الضريبة وخصائصها وأنواعها وأهدافها، بينما سنركز في أخرى على ضريبة القيمة المضافة من حيث المفهوم والنشأة ومجالات تطبيقها وأثرها على الأسعار، إضافة الى مزايا وعيوب فرض هذه الضريبة وأهم العقبات التي تواجه تطبيق هذه الضريبة خليجياً وإماراتياً.

تعريف الضريبة

الضريبة: مبلغ نقدي يفرض على المضمولين بها حسب قدراتهم التساهمية دون مقابل، وتقوم السلطة المختصة بتحويل اموال الضرائب الى السلطة العمومية من أجل الاستفادة منها في تمويل مشاريع ذات نفع عام تحقق اهدافا اقتصادية واجتماعية أو ثقافية ..الخ.

الضريبة: هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بطريقة إلزامية ودون مقابل، بهدف توفير مورد مالي تستخدمه لتغطية نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية.

وتكمن أهمية الضرائب في كونها تشكل إحدى الوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتستخدمها الدول المتقدمة أداة لحماية اقتصادها في فترة التضخم والكساد، كما تعد إحدى الأدوات التي تستعين بها الدول النامية في التغلب على مشاكلها الاقتصادية، وتحقيق أملها في الرفاهية والتقدم.

خصائص الضريبة

للضرائب خصائص متعددة يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

1. الضريبة تدفع نقدا وليس عينا: حيث ان السداد بالعيني الذي كان سائدا في السابق لم يعد يتلاءم مع تطور المفاهيم في الوقت الراهن. فمن أهم عيوبه ارتفاع التكاليف سواء من حيث التحصيل أو النقل أو الحفظ أو غيرها. بالإضافة الى عدم قدرة الدولة على تغطية الانفاق العام عليها. الأمر الذي أدى الى ترسيخ المفهوم النقدي للضريبة.
2. الضريبة فريضة حكومية: تقتضي الفريضة الحكومية ان تورد حصيلة الضرائب التي تفرضها هي أو من ينوب عنها من أفراد و هيئات عامة الى خزينة الدولة.
3. الضريبة جبرية: أي أن الضريبة إلزامية لا تحتاج الى مشورة الأفراد او حصول موافقتهم عند فرضها. وليس لهم الحق في الاعتراض عليها. ويعاقب المتهرب من دفعها.
4. الضريبة نهائية: أي أنها غير مستردة و لا تحق المطالبة بها. لذلك تدفع بصفة نهائية لا ردة لها.
5. الضريبة بلا مقابل: بمعنى أن الفرد يدفع الضريبة بصفته أحد أفراد المجتمع. وعليه أن يساهم في تحمل الأعباء العامة للدولة. دون الحصول على منافع أو خدمات بالمقابل.

أنواع الضريبة

هناك أنواع متعددة للضرائب قد يختلف مسمى البعض منها باختلاف الدولة أو النظام الاقتصادي لها. ويمكن حصر أنواع الضرائب بما يلي:

- 1) ضريبة الأراضي: تفرض على الأرض و تحسب على أساس قيمتها و ليس ما عليها من مباني.
- 2) ضريبة الأرباح: تفرض على الأرباح التي تدفع للشركة و للمساهمين فيها.
- 3) ضريبة الرؤوس: تفرض على كل المواطنين بالتساوي.
- 4) ضريبة التركات: تكون من المال الموروث .
- 5) الضريبة الجمركية: تفرض على السلع عند استيرادها و تصديرها.
- 6) الضريبة الشخصية: حيث تأخذ بالاعتبار ظروف الممول العائلية والشخصية والمهنية ولا تعتمد فقط على حجم ثروته.
- 7) ضريبة الدخل: تفرض على دخل الفرد و رأس المال المستثمر.
- 8) ضريبة العائد على رأس المال: تكون على الأرباح الناجمة عن بيع الممتلكات.
- 9) الضريبة العينية: و هي تعتمد على حجم ثروة الممول فقط دون الأخذ بأي اعتبارات اخرى.
- 10) الضرائب الغير مباشرة: و هي تفرض بطريقة غير مباشرة على استعمال الثروة و ليس على وجودها.
- 11) ضريبة القيمة المضافة: تفرض على مراحل انتاج البضائع أو على الخدمات, و تحدد بالقيمة التي تضيفها الشركة لتكلفة المواد الخام والخدمات.
- 12) الضريبة المباشرة: و تفرض مباشرة على الثروة (الدخل أو رأس المال)
- 13) الضريبة المتعددة: حيث تعتمد الدولة على أنواع متعددة ومختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكفولون.
- 14) ضريبة المبيعات: تكون عند بيع البضائع او تقديم خدمة, و تحسب بنسبة مئوية معينة من سعر البيع.
- 15) ضريبة الممتلكات: تؤخذ من مالكي الأراضي و المباني و غيرها من الممتلكات الخاضعة للضريبة.
- 16) الضريبة الوحيدة: بمعنى أن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة واحدة فقط أو ضريبة رئيسية بجانب عدد من الضرائب قليلة الأهمية.

وعموماً يجب أن يتسم النظام الضريبي بالمرونة للتمكن من مواجهة المتطلبات المالية للحكومة، ويساعدها على المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني. حيث ترتفع الضرائب في أوقات النمو الاقتصادي، للحد من الزيادة السريعة في الأسعار (تضخم). وفي هذه الحالة تقل الأموال المتاحة لدى المستهلكين لإنفاقها في حالات ارتفاع الضرائب، حيث يساعد الإنفاق على رفع الأسعار. في حين تنخفض الضرائب أثناء حالات الكساد الاقتصادي، حيث يتيح هذا الأجراء توفر أموال أكبر لدى المستهلكين لإنفاقها، الأمر الذي سيؤدي إلى تحريك الاقتصاد ومن ثم حصول الانتعاش الاقتصادي.

أهداف الضريبة

تلجأ الدولة الى الضرائب من أجل تحقيق جملة أهداف من بين أهمها ما يلي:

1. الهدف المالي: تزداد أهميته الهدف المالي للضريبة مع حاجة الدولة إلى المال باتساع نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي.
2. الأهداف الاقتصادية للضريبة: وتتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، محاربة الضغوط التضخمية و المحافظة على قيمة النقد، حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، تستخدم الضريبة كوسيلة من وسائل تحقيق التشغيل والقضاء على البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة، معالجة الإخفاق في تخصيص الموارد بكفاءة وعدم القدرة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
3. الأهداف الاجتماعية للضريبة: تستخدم الضرائب لمعالجة التفاوت بين دخول الأفراد، ضبط النمو الديموغرافي وتستخدم الضرائب لتشجيع استهلاك بعض السلع المرغوب فيها اجتماعياً على حساب السلع الأخرى وبالعكس وغيرها.
4. الهدف السياسي للضريبة: تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبة بين الطبقات، أو خارجياً باستخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز العلاقة مع الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو الحد منها مع البعض الآخر. وتعزيز العلاقات الطيبة مع دولة معينة، عبر خفض الضرائب وتقديم الإعفاءات الجمركية لها.

بعد استعراض أهم أنواع الضرائب سنركز في الصفحات القادمة على ضريبة القيمة المضافة باعتبارها محور بحثنا أو تقريرنا لهذا الشهر، مؤجلين البحث في الأنواع الأخرى الى مناسبة قادمة.

تعريف ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة: وهي ضريبة تفرض على كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، وكذلك على السلع المستوردة، إذ تفرض على القيمة الجمركية مضاف إليها الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الواجبة الدفع اصلاً، ولغاية وصولها إلى المستهلك النهائي حيث يقع عبئها عليه ضمن سعر المال أو الخدمة المسلمة اليه.

أو هي ضريبة مركبة تفرض على الفارق بين سعر التكلفة وسعر بيع السلعة، أي هي ضريبة تفرض على تكلفة الإنتاج، ويمكن القول انها ضريبة غير مباشرة تستهدف القيمة المضافة لكل عملية تجارية أو مرحلة انتاجية، والقيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية هي الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وقيمة المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها، وهو ما يعرف بالاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - الاستهلاك الوسيط.

ولما كانت ضريبة القيمة المضافة تمثل مبالغ مالية تفرض على الفرق بين ثمن بيع السلعة أو بدل الخدمة و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلية في إنتاجها وتسويقها: عليه

فالقائمة المضافة = ثمن البيع - كلفة الشراء أو كلفة الإنتاج

أما الاستهلاك الوسيط فهو يمثل قيمة المواد التي دخلت في إنتاج السلعة إضافة إلى الخدمات المشتراة من الغير على الصعيد الوطني. وعليه فإن حاصل جمع القيم المضافة لكل القطاعات والمؤسسات يساوي القيمة المضافة الاجمالية وهي ما يعرف بالنتاج المحلي الإجمالي. فالقيمة المضافة إذا هي مقدار ما يضيفه الفرد أو المؤسسة على سلعة أو خدمة جراء مزاولته نشاط اقتصادي معين بحيث تصبح قيمة السلعة أو الخدمة الجديدة مختلفة عن سابقتها.

نشوء فكرة ضريبة القيمة المضافة

لا يختلف اثنان من أن الضريبة تمثل أحد أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تساعد الدولة على تحقيق اهدافها. ليس فقط باعتبارها إحدى المصادر الرئيسية للتمويل فحسب، بل كونها وسيلة فاعلة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أوقات الأزمات وفي الظروف الاعتيادية.

ونظرا لأهمية هذه الأداة فقد سعت الدول إلى تكييفها بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. من خلال تحديث الهيكل الضريبي وجعله أكثر مواكبة لها. لذلك ظهرت ضريبة القيمة المضافة لأولي مرة عام 1954 في فرنسا باقتراح مقدم من قبل موريس لوريه الذي وضع قواعدها الرئيسية في عام 1953. هذا وقد طبقت دول السوق الأوروبية المشتركة جميعها نظام الضريبة على القيمة المضافة حيث طبقتها الدانمارك عام 1967، ألمانيا الاتحادية عام 1968، هولندا عام 1969، بلجيكا عام 1971، إيطاليا وإيرلندا عام 1972 وإجلترا عام 1973. كما طبقت الدول الاشتراكية مثل روسيا وبولندا ويوغسلافيا سابقاً، ضريبة القيمة المضافة بالشكل الذي يتناسب مع نظامها المالي والاقتصادي.

لقد كان ظهور نظام ضريبة القيمة المضافة ولا يزال مثار نقاش بين صناع السياسة ومتخذي القرار. وتعود أهمية هذا النقاش وربما السجل في بعض الأحيان الى اعتقاد المؤيدين لها، أن هذه الضريبة هي أفضل من قوانين ضريبة المبيعات الثابتة المعروفة. إلا أنها محط نزاع مع كثير من الحركات الشعبية والمنظمات الحقوقية لكونها تشكل عبئاً على صغار المنتجين والكسبة وطريقة لحصر أرباحهم وإنقاصها ومساعدة لكبريات الشركات ذات الإنتاج الواسع.

رغم أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لم يبدأ إلا قبل نحو (50) عاماً، إلا أنها أصبحت مصدراً رئيسياً للإيرادات في أغلب دول العالم. وتشكل هذه الضريبة الآن نحو ربع الإيرادات الضريبية أو ما يقارب من (5%) من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول التي تطبقها. والذي يقدر عددها بحوالي (152) دولة من أصل (193) دولة اعضاء في الأمم المتحدة، أي أن (41) دولة فقط من بين العدد الأخير لا تطبق هذه الضريبة، من بينها (14) دولة عربية. بينما تطبق فقط في لبنان ومصر وتونس والمغرب.

ومن المرتقب أن تساعد تلك الضريبة على تشجيع الصادرات وفتح أسواق جديدة للتصدير، مما يزيد المنافسة، وذلك لأن هذه الضريبة عادة لا تفرض على الصادرات. كما أن إحدى مزاياها أيضاً أن العبء الضريبي الذي تحمله السلع

المحلية يكون مساوياً أو مقاربا للعبء الضريبي الذي تتحمله الواردات. مما يشجع المنتج المحلي على زيادة المنافسة مع المنتج المستورد. كما أن الإيرادات المرتقبة في حال تطبيق تلك الضريبة. ستتجه إلى سد العجز أو نحو مشاريع تنموية أخرى.

الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات (ضرائب غير مباشرة)

- ♦ **الضريبة العامة على المبيعات:** هي عبارة عن ضريبة تفرض على القيمة النهائية للسلع والخدمات عند بيعها. وعادة تفرض بمعدلات موحدة على جميع السلع الاستهلاكية. كما أنها تفرض مرة واحدة في إحدى مراحل توزيع السلع، إما على مبيعات الجملة، أو على مبيعات التجزئة، أو على المبيعات إلى المستهلك النهائي. وهي بذلك تكون واضحة النسبة.
- ♦ **الضريبة على القيمة المضافة:** تفرض على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. أي أنها تستهدف القيمة المضافة لكل عملية تجارية أو مرحلة إنتاجية فتكون ضمن تكاليف السلعة ولا يشعر بها المكلف.

مجالات تطبيق ضريبة القيمة المضافة

إن فرض ضريبة على السلع النهائية قد يعني فرض الضريبة على السلعة الواحدة عدة مرات خلال مراحل تشكّلها. ولتجنب هذه المخاطر، فإن الضريبة تفرض على المراحل المختلفة للإنتاج وذلك لضمان عدم تكرار الضرائب أي أن ضريبة القيمة المضافة تفرض على المبيعات حتى نهاية مرحلة التصنيع على الأقل. مع إجراء موازنات منتظمة للضريبة المحصلة على مدخلات الإنتاج بالضريبة المستحقة على مخرجات الإنتاج. ربما مع استثناء السلع الرأسمالية من ذلك.

أثر ضريبة القيمة المضافة على الاسعار

ليس من المرغوب أن تكون ضريبة القيمة المضافة ذات أثر سلبي على الحياة الاجتماعية وإلا فإن تطبيقها سيكون وخيماً، خاصة عندما يكون لتأثيرها زيادة مؤشر الأسعار الاجمالي. ومن أجل أن تكون النتائج المترتبة على فرض هذه الضريبة مرضية لكافة الأطراف، لابد من قيام الدولة المطبقة لها بعمل دراسات جديّة وشاملة تأخذ بنظر الاعتبار النقاط التالية كي تجعل تأثيرها مقبولا لجميع الأطراف:

1. إن يتزامن موعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع قيام السلطات المختصة بإلغاء بعض الضرائب غير المباشرة، مثل الضرائب المفروضة على المطاعم والفنادق.
2. أن تكون النسبة المقترحة للضريبة المفروضة على السلع والخدمات المشمولة بها معقولة ومقبولة.
3. وإن يتم إعفاء لأئحة السلع الأساسية من الضريبة، وخاصة القسم الملحوظ من مجمل سلة السلع المستهلكة المحلية.
4. إعفاء بعض القطاعات المهمة والحיוية منها كالصحة، التعليم والزراعة وغيرها.
5. إعفاء بعض الشركات والمؤسسات تشجيعاً لها ودعمًا للاقتصاد الوطني.

وباختصار ليست كل الضرائب ذات آثار متساوية في رفع أو خفض حدة التضخم. فهناك أنواع من الضرائب ذات أثر تضخمي فوري ولكنه ليس بالحدة التي يتصورها البعض. فالضرائب غير المباشرة كالجمركية وضرائب المبيعات والضرائب على القيمة المضافة. كونها ضرائب يقع عبئها النهائي على المستهلك تسهم في ارتفاع الأسعار. إلا أن حصيلتها الحيادية والتي يمكن أن تعوض الدولة عن استخدام موارد النفط يمكن أن تخفف من الأثر التضخمي. لذا فإن فرض ضريبة على القيمة المضافة بنسبة (3- 5%) لا يؤدي بالضرورة إلى رفع التضخم بنفس النسبة في دول مجلس التعاون ومنها الإمارات. فقد تكون ربما بنسبه أقل خصوصا إذا ما عوضت إيرادات هذه الضريبة ما يعادلها من موارد نفطية كانت ستنفق لولا حصيلة هذه الضريبة. أذاً من حيث المبدأ وللمصلحة الاقتصادية ولأجل تخفيض معدلات التضخم في اقتصاد تشكل فيه الموارد النفطية الناضبة الثقل الكبير. لا بد من نظام ضريبي متكامل.

مزايا ضريبة القيمة المضافة

يعتقد المختصون أو المؤيدون لفرض هذه الضريبة أنها تتمتع بمزايا مهمة منها ما يلي:

1. عبء الضريبة في هذه الحالة لا يقع على المستهلك وحده، بل يتحمل البائع جزءاً منه.
2. أنها تفرض على المراحل المختلفة للإنتاج. حيث يتم تعويض الضرائب المفروضة على المدخلات من الضرائب المفروضة على المنتجات أو المخرجات.
3. أن الإيرادات أصبحت مضمونة وذلك من خلال تحصيلها أثناء عمليات الإنتاج جميعها. على العكس من الضرائب على مبيعات التجزئة.
4. إن هذا النوع من الضرائب لا يشوّه قرارات الإنتاج كما هو الحال في الضريبة على الإيرادات النهائية.
5. إن هذه الضريبة محايدة لأنها لا تحصر العبء الضريبي على مرحلة معينة من مراحل الإنتاج.
6. إن هذه الضريبة تساعد على تشجيع الصادرات. وذلك لأنها لا تفرض في العادة عليها.
7. أن العبء الضريبي الذي تتحمله السلع المحلية يكون مساوياً أو مقارباً للعبء الضريبي الذي تتحمله الاستيرادات.

عيوب ضريبة القيمة المضافة

بينما يعتقد الفريق الذي لا يؤيد فرض هذه الضريبة أنها تتمتع بالعيوب الآتية:

1. يتحملها المستهلك هذه الضريبة بشكل كامل. بينما يعفى المنتج من ضريبة كان يتوجب عليه دفعها.
2. تحميل مختلف طبقات الشعب قيماً متساوية من الضريبة. نتيجة تحميل الضريبة على سلع أساسية.
3. إمكانية حصول الازدواج الضريبي.
4. ومن أهم مساوئ هذه الضريبة. الطريقة التي تعامل بها السلع الرأسمالية. إذ في معظم دول العالم يتم إرجاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على هذه السلع للمؤسسات أو الشركات. وذلك لتشجيعها على الاستثمار في رأس المال. وبما أن الإنفاق على السلع الاستثمارية لا يعتبر "استهلاكاً" بالمعنى الصحيح. فإن بعض الدول لا تقوم بإرجاع الضرائب المستوفاة على هذه السلع. بينما يتم إرجاعها في دول أخرى بشكل تدريجي ومساو لقيمة اهتلاك أو اندثار رأس المال. وهذا التفاوت لا يشجع المؤسسات أو الشركات على الاستثمار في رأس المال. بذات القدر الذي يدفع بعض الجهات الاستثمارية إلى الاعتماد على وسائل الإنتاج

كثيفة العمل. ما سيفاقم من المشكلة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي مثلا. وحتى في الدول التي تقوم بإرجاع كل أو جزء من هذه الضرائب على السلع الرأسمالية. قد تجد هذه الشركات وخاصة الحديثة منها. نفسها أمام أزمة سيوله. وذلك بسبب الانتظار لفترة طويلة من اجل استرجاع الضرائب المستوفاة من قبل الحكومة.

5. غالبا ما يؤخذ على ضريبة القيمة المضافة بأنها تحابي الواردات أو الاستيرادات كونها تفرض لمرة واحدة عليها. وتتحيز ضد الصناعات المحلية لأنها تفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وأن استرجاع الضرائب على السلع الوسيطة يأخذ في الغالب وقتا وجهدا كبيرين.
6. ومن سلبيات هذه الضريبة أنها قد تؤدي إلى قيام التكامل الرأسي والأفقي في الصناعات لأغراض التهرب من الضريبة. مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في الإنتاج وربما الاحتكار.
7. ومن المساوئ الأساسية لهذه الضريبة أنها معقدة نوعا ما من الناحية التطبيقية. مما يستدعي وجود نظام محاسبي متقدم الى حد ما لدى الشركات والمؤسسات. وفي هذه الحالة ستتحمل الشركات المنتظمة أو المنظمة العبء الأكبر بالمقارنة مع الشركات الأقل تنظيما. بينما تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة التهرب بسهولة من هذه الضرائب.

ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون

أعلن وكيل وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة في 07 ديسمبر 2015. أن دول مجلس التعاون الخليجي الست اتفقت على القضايا الرئيسية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المنطقة. على أن تصادق الدول الأعضاء على الاتفاقية حسب الإجراءات الداخلية المتبعة في كل دولة. وتضمن القرار الخليجي إصدار كل دولة من دول المجلس قانوناً محلياً لضريبة القيمة المضافة. تعكس فيه الأحكام المشتركة الواردة في الاتفاقية. كما تم الاتفاق على تكليف صندوق النقد الدولي بإعداد دراسات حول تقييم أثر انخفاض أسعار النفط على دول المجلس خاصة فيما يتعلق بتأثر ذلك على الاستقرار المالي وأسعار الطاقة وسياسات الضرائب في الدول الأعضاء وأوضح أن الهدف من هذا الإجراء هو بدء العمل بضريبة القيمة المضافة خلال (3) سنوات أو خلال فترة تتراوح بين (18- 24 شهراً) بعد التوصل إلى اتفاق نهائي. ونص الاتفاق على استثناء الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية إضافة الى (94) سلعة غذائية من ضريبة القيمة المضافة. في حين لم يتم التوصل لاتفاق بشأن قطاعين حتى الآن من بينهما الخدمات المالية. ولم تعط الحكومات مؤشر عن نسبة الضريبة. لكن صندوق النقد الدولي أشار الى أن دولة الإمارات تبحث فرض ضريبة قيمة مضافة نسبتها (5٪). وبهذه الخطوة تكون دول المجلس قد اقتربت من فرض ضرائب مباشرة للمرة الأولى في حياتها.

ويتخوف مختصون في دول المجلس من ارتفاع معدلات التضخم والخسار الإنفاق بسبب ترشيد الإنفاق الاستهلاكي في حالة تطبيق هذه الضريبة. الأمر الذي قد يؤثر سلباً على مجمل الحركة التجارية في دول مجلس التعاون. وبالتالي التأثير سلباً على معدلات نموها. ولا تستطيع تلك الدول أن تفرض ضريبة القيمة المضافة على المقيمين مثلاً. دون أن تفرضها على المواطنين حتى لا يتأثر مستوى رفاهيتهم. ويعتقد آخرون أن فرض الضريبة سيساعد على

تشجيع الصادرات وفتح أسواق جديدة للتصدير، ما يرفع من مستوى المنافسة. وذلك لأن هذه الضريبة عادة لا تفرض على الصادرات. كما أن إحدى مزاياها أيضاً أن العبء الضريبي الذي تتحمله السلع المحلية يكون مساوياً أو مقارباً للعبء الضريبي الذي تتحمله الواردات، ما يشجع المنتج المحلي على زيادة المنافسة مع المنتج المستورد. كما أن الإيرادات المرتقبة في حال تطبيق تلك الضريبة، ستتجه إلى سد العجز أو مشاريع تنمية أخرى.

ويعد فرض ضريبة القيمة المضافة إذا ما تم تطبيقها من وجهة نظر بعض المختصين، أحد الإصلاحات الاقتصادية في دول المجلس نتيجة لمحدودية الانظمة الضريبية، إذ لا تفرض ضريبة على الدخل لكن البعض يفرض رسوما خاصة، مثل رسوم الطرق.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات

تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية في الدولة على إنجاز مشروع قانون إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب وقانون الاجراءات الضريبية بجانب مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة المحلي الذي يتضمن البنود المتفق عليها حتى الآن في مشروع القانون مع دول مجلس التعاون وما زالت مشاريع القوانين المذكورة قيد النقاش حسب الإجراءات المعمول بها في الدولة. وفي هذا الصدد صرح وكيل وزارة المالية، بأن الوزارة ظلت منذ 2010 تجري دراسات مستمرة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الضرائب على الشركات وترفعها إلى مجلس الوزراء. وأشار إلى أهم الإنجازات التي حققت نحو بناء النظام الضريبي إعداد مشروع قانون إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب ورفع له للجنة الفنية للتشريعات بوزارة العدل وإعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية ومراجعته مع حكومات الإمارات وإدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل وإعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة ومراجعته. وأن هناك لجاناً و فرق عمل تم تشكيلها قامت بدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة لفرض ضريبة القيمة المضافة والنسب المقترحة، حيث ارتأت أن تدور النسبة بين (3 - 5%) على كل القطاعات والبضائع، باستثناء تلك المرتبطة بقطاعي التعليم والصحة اللذين لن يفرض عليهما أية ضرائب، حرصاً من دول المجلس على تنمية كوادرها البشرية وتوفير رعاية صحية لهم، إضافة إلى قائمة من السلع الغذائية.

يعتقد خبراء بالشأن الضريبي أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يعد من أنسب أنواع الضرائب من حيث عدالتها وشمولها، وتشمل جميع أفراد المجتمع والعاملين فيه، كما أنها ليست موجهة ضد فئة على حساب فئة أخرى، كما تتناسب مع حجم وقيمة الاستهلاك، وليست متحيزة ضد الادخار والاستثمار، ولكن من وجهة نظرهم ستواجه عملية التطبيق بعض التحديات التي واجهت وتواجه الدول الاتحادية التي طبقتها بشكل عام، ومن أهم هذه التحديات:

1- عدم وجود حدود أو قيود على حركة السلع والخدمات بين إمارات الدولة، لذا فإن نسبة توزيع حصص الإمارات ستواجه مشكلة حصة كل إمارة من إجمالي الإيرادات، وسيزيد من تعقيد هذه القضية الصناعات المتكاملة التي توجد كل منها في إمارة، ومن أمثلة ذلك الغاز الذي ينتج في الشارقة ويستهلك في دبي، أو صناعة الإسمنت وما ينتج عنها من صناعات الطابوق والبلاط و خلطات الإسمنت الجاهز، والعديد من الصناعات الخشبية والمعدنية وغيرها.

- 2- الوكلاء التجاريين. من المعلوم أن لمعظم السلع التجارية في دولة الإمارات وبالذات السلع المعمرة وكلاء تجاريون حصريون. وفي أغلب الحالات يكون لهذا الوكيل منافذ للبيع موزعة في جميع أنحاء الدولة.
- 3- الصعوبات الإدارية وتوزعها بين الإدارة الاتحادية والسلطات المحلية. ومن الذي سيتعرض لمشاكل مثل التهريب الضريبي أو التعمد في إصدار وثائق غير ممثلة لحركة التجارة بين الإمارات. ونظراً لأن الحكومات المحلية تتباين من حيث قدراتها الإدارية. فإن العبء الأكبر سيقع على الإمارات التي تتمتع بأنظمة إدارية متقدمة. بينما ستتعلم إمارات أخرى بإيرادات دون بذل جهود مقابلة.
- 4- التجارة الالكترونية. وهل ستخضع لهذا النوع من الضرائب. ومن الذي يملك السلطات لفرض هذه الضريبة. هل هي السلطات الاتحادية أم الحكومات المحلية؟ وما هي السلع التي ستخضع لهذا النوع من الضرائب. والسلع التي ستحصل على استثناءات؟

وتبقى مسألة فرض ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحتاج الى مراعاة ما يلي:

1. أن فرض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات والخدمات في الدولة. يجب أن يراعي مؤثرات مهمه كالأرباح والخسائر والتكاليف التشغيلية وغيرها. ويراعي الميزات التنافسية التي يحظى فيها مجتمع الاقتصاد والأعمال في دولة الإمارات باعتبارها دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وهو ما يظهر في كل التشريعات التي تصدر والهادفة إلى تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفقاً لرؤية الإمارات 2021.
2. أن الإمارات قد بنت سمعتها وجاذبيتها الاستثمارية على مدار عشرات السنوات الماضية على أنها دولة خالية من أية ضرائب عموماً. وبالتالي فإن إقرار فرض هذه الضريبة سيساهم في الإضرار بهذه السمعة والميزات التي تتمتع بها الإمارات. وعليه فأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد يؤدي الى زيادة نسبة التضخم مهما كانت ضئيلة. وستضاف إلى معدلات التضخم الأخرى المترتبة على زيادة نفقات التشغيل وغيرها.
3. إن دراسة الموضوع بشكل دقيق ومتأن من قبل المسؤولين والمختصين. وبالذات للتأثيرات السلبية قبل الإيجابية سيحافظ على الميزة التنافسية للسوق الإماراتي وعلى الاستثمارات القادمة للدولة. علماً بأن فرض مثل هذه الضريبة يأتي في سياق توصيات صندوق النقد الدولي لدول مجلس التعاون بهدف تعزيز وتنويع مواردها المالية. وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية. وكذلك لترشيد الاستهلاك وللحد من استهلاك السلع غير الضرورية وغير المبرر بنفس الوقت.
4. الطبيعة التكميلية للضرائب على القيمة المضافة كونها أداة رقابة وتحسين جباية الضرائب المباشرة في الاقتصادات المتقدمة. ستخلق مخاوف كبيرة لدى المستثمرين في دولة الإمارات. تارة لاعتقادهم من أن الدولة سائرة في طريق فرض نظام ضريبي متكامل وان ضريبة القيمة المضافة ما هي إلا مقدمات لذلك. مما قد يدفع الكثيرين من الأجانب وحتى المحليين للبحث عن أماكن آمنة للاستثمار. وتارة أخرى لشعورهم بأن الدولة قد وضعت الجميع تحت المجهر للتطلع على تفاصيل أنشطتهم الاقتصادية. الأمر الذي قد يلغي ميزة مهمة تتمتع بها دول الخليج ومنها دولة الإمارات لفترة طويلة كانت وراء الازدهار الاقتصادي الحالي. فضريبة القيمة المضافة تراقب الأعمال بالتفاصيل المملة أحيانا لتجعل جهة الضريبة على علم بأدق التفاصيل الخاصة بالمكلف بها. مما سيقصص هامش الحرية الاقتصادية والتي قد يكون ضروريا في بلدان متقدمة قطعت شوطا كبيرا في مضمار النمو والتنمية. ولكنه غير مناسب في اقتصاد لا يزال أمامه الكثير. خصوصا وأنه لا توجد مبررات ملحة في دولة الإمارات الآمنة لتطبيق مثل هذا النظام الصارم في تفاصيله من وجهة نظر البعض.

الخلاصة

الضريبة مصطلح يثير الأفراد عند سماعه في كل دول العالم. رغم تعودهم على دفعها في أغلب دول العالم. باعتبار أن الكل متساوون أمام القانون أو الدستور في الحقوق والواجبات. حيث يدفع الجميع الضرائب دون تمييز. والتهرب الضريبي يعد جريمة يعاقب عليها القانون. وللضريبة تأثير إيجابي على سلوك الناس. فهي تساعد على الارتقاء والتقدم والمحافظة على وظائفهم ومعرفة قيمة رواتبهم بعد خصم الضريبة منها. وتساعد على تغيير سلوكهم الاستهلاكي وترشيده. كما تساعد الدولة على توفير الدخل للخزينة. لتمويل المشاريع التنموية العامة والخاصة. وتساعد ايضاً على توزيع الثروات والدخول بين الشرائح المختلفة للمجتمع. ناهيك عن أن وجود نظام ضريبي شامل وعادل يعتبر احد المعايير أو الشروط التي تصنف على اساسها الدول النامية أو المتقدمة ذات الأطر المؤسسية الشفافة التي تعتمد الحوكمة نظاماً واسلوباً في أدائها. رغم اختلافها من دولة لدولة من حيث آلية تحصيلها ونسبتها.